مدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الاقراض

The Extent of Kuwait Finance House Adopting on Audited Financial Statements in Taking Credit Decisions

إعداد:

محمد مبارك فالح الذروة

إشراف:

الدكتور عبد العزيز صايمة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

نيسان 2014

تفويـــض

أنا محمد مبارك فالح الذروة أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم:.....محمد مبارك فالح الذروة.....

التاريخ:.....2014/4/30.....

التوقيع:.....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "مدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الاقراض".

وأجيزت بتاريخ: 30/4/2014م.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور: عبد الرحمن حمدان	رئيساً	.....
الدكتور: عبد العزيز صباح	مشرفاً	.....
الدكتور: عادل محمد القطاونه	عضواً خارجياً	.....

شـكر وتقديـر

أتوجّه بالشكر الجزيل إلى جامعة الشرق الأوسط ممثلةً برئيس الجامعة

كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على ما أتاحوه من وقت لمناقشة هذه الرسالة

وأخصّ بكلّ الشكر والتقدير المربي الفاضل

الدكتور عبد العزيز صايمة

على كل ما قدّمه من جهد وإرشاد وتوجيه حتى تخرجَ هذه الدراسة بصورتها النهائية

الإهـداء

إلى عائلتي

لكل ما قدّموه لي من دعم وتشجيع

أهدي هذا الإنجاز

المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
العنوان	أ
تفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
شكر وتقدير	د
الإهداء	هـ
فهرس المحتويات	و
قائمة الجداول	ي
قائمة الأشكال	ل
قائمة الملاحق	ل
الملخص باللغة العربية	م
الملخص باللغة الانجليزية	ن
الفصل الأول: مقدمة عامة للدراسة	**1**
المقدمة	1
مشكلة الدراسة وعناصرها	2
فرضيات الدراسة	3
انموذج الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
التعريفات الإجرائية للدراسة	5

الموضـــــوع	الصفحة
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**8**
أولاً: القوائم المالية	8
احتياجات المستخدمين	9
الأهداف العامة للقوائم المالية	9
القوائم المالية حسب لجنة المعايير المحاسبية الدولية	10
قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي)	12
أهمية قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي)	12
محتويات قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي)	13
قائمة الدخل	14
الهدف من إعداد قائمة الدخل	15
أهمية قائمة الدخل	15
محتويات قائمة الدخل	16
قائمة حقوق الملكية	16
أهمية قائمة حقوق الملكية	17
محتويات قائمة التغير في حقوق الملكية	17
التغيرات في رأس المال المدفوع	17
التغيرات في الأرباح المحتجزة	18
التغيرات في رأس المال المحتسب	18
قائمة التدفقات النقدية	19

الموضـــــوع	الصفحة
أهمية قائمة التدفقات النقدية	20
محتويات قائمة التدفقات النقدية	21
ثانياً : قرارات الإقراض	23
أسس الائتمان البنكي	25
العوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات الائتمانية	26
شروط البنك لمنح الائتمان	29
عناصر سياسات الإقراض	30
الدراسات السابقة	33
أولاً: الدراسات باللغة العربية	33
ثانياً : الدراسات باللغة الانجليزية	37
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	40
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	**41**
منهج الدراسة	41
مجتمع الدراسة ووحدة المعاينة	41
أدوات جمع البيانات	42
أدوات معالجة البيانات	43
حدود الدراسة	43
الفصل الرابع: نتائج الدراسة	**45**
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	**47**

الموضـــــوع	الصفحة
النتائج	57
التوصيات	60
قائمة المراجع	62
الملاحق	67

قائمة الجداول

الرقم	المحتــوى	الصفحة
1	توزيع أفراد عينة الدراسة	42
2	نتائج مدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الاقراض (اختبار الفا كرونباخ)	45
3	البيانات الاحصائية لمدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الاقراض مرتبة ترتيباً تنازلياً	46
4	البيانات الاحصائية لقائمة الميزانية العمومية (المركز المالي)مرتبة ترتيباً تنازلياً	47
5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريةفي مجال قائمة الدخل مرتبة ترتيباً تنازلياً	48
6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في مجال قائمة حقوق الملكية مرتبة ترتيباً تنازلياً	49
7	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في مجال قائمة التدفقات النقدية مرتبة ترتيباً تنازلياً	50
8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في قرارات الإقراض في بيت التمويل الكويتي مرتبة ترتيباً تنازلياً	51
9	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي) واعتماد بيت التمويل الكويتي في اتخاذ قرارات الاقراض	53
10	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين قائمة الدخل واعتماد بيت التمويل الكويتي في اتخاذ قرارات الاقراض	54
11	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين قائمة حقوق الملكية واعتماد بيت التمويل الكويتي في اتخاذ قرارات الاقراض	55

الرقم	المحتــوى	الصفحة
12	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين قائمة التدفقات النقدية واعتماد بيت التمويل الكويتي في اتخاذ قرارات الاقراض	56

قائمة الأشكال

الرقم	المحتــوى	الصفحة
1	أنموذج الدراسة	4

قائمة الملاحق

الرقم	المحتــوى	الصفحة
1	أداة الدراسة (الاستبانة)	68
2	أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة	74

مدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الاقراض

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الاقراض، وتم إعداد استبانة مكونة من قسمين، القسم الأول مكون من (27) فقرة موزعة على (4) أبعاد لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة، وهي (المركز المالي، الدخل، حقوق الملكية، والتدفقات النقدية). أما القسم الثاني تكون من (20) فقرة لقياس قرارات الإقراض في بيت التمويل الكويتي. وكانت عينة الدراسة ممثلةً للمجتمع ككل بواقع (61) فرداً من رؤساء الأقسام ومحللي الائتمان في بيت التمويل الكويتي. وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى أبعاد (قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية) كانت مرتفعة، كما أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية لاعتماد بيت التمويل الكويتي على كل بعد من أبعاد القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الاقراض.

أوصت الدراسة بضرورة اعتماد بيت التمويل الكويتي بشكل مستمر على القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض نظراً لما أظهرته نتائج الدراسة من دور ايجابي للقوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض، وهو بدوره يساهم في الاستقرار المالي للبنك.

The Extent of Kuwait Finance House Adopting on Audited Financial Statements in Taking Credit Decisions

Abstract

The study aimed to determine the extent of Kuwait Finance House adopting on audited financial statements in taking credit decisions, and a questionnaire was prepared composed of two sections, the first section consists of (27) paragraphs distributed on (4) dimensions to collect the data necessary to test hypotheses of the study, and these dimensions are (balance statement, income statement, shareholders' equity statement and cash flows statement). The second section consists of (20) terms measuring lending decisions in Kuwait Finance House. The study sample consisted of 61 members of department heads and credit analysts at Kuwait Finance House.

The study results showed that the level of (balance statement, income statement, shareholders' equity statement and cash flows statement) were high, as the results showed a significant relationship for each of the dimensions that Kuwait Finance House use in lending decisions.

The study recommended the need of Kuwait Financial House to adopt the financial statements in lending decisions making. The study results also showed a positive role of the financial statements in lending decisions making, which in turn contributes to the financial stability of the bank.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

المقدمة:

تلعب للمصارف دوراً هاماً ورئيساً في تنمية اقتصاديات الدول وتوجيهها مهما اختلفت الأنظمة فيها، وقد تقدمت هذه المصارف تقدماً ملحوظاً ومتسارعاً في العقود الأخيرة من القرن العشرين، واقترن مستوى تقدم الشعوب بتقدم الجهاز المصرفي فيها إذ أصبح يشكل حجر الزاوية في أي نهضة اقتصادية، من خلال توفير التمويل اللازم والرئيسي للأنشطة الاقتصادية (التميمي، 2012، 41). ويعتبر بيت التمويل الكويتي أحد هذه المراكز الاقتصادية نتيجة ما أثبته من فعالية واستقرار عبر السنين على الرغم من الأحداث الاقتصادية والأزمات المالية التي عرفها العالم.

وبما أن اتخاذ قرار الإقراض يعد من أخطر القرارات التي تتخذها البنوك عادةً ، وذلك لأن الأموال التي تمنحها البنوك غالباً ما تكون تسهيلات مالية ليست ملكاً لها بل هي أموال المودعين لديها، لذلك فإن هكذا قرار ليس بالسهولة اتخاذه بل يحتاج القرار الائتماني إلى معلومات موثوقة يستند عليها، وهذا ما القوائم المالية من بيانات حول المركز المالي، والدخل، وحقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والايضاحات والملاحظات الملحقة بها.

وعلى ضوء أهمية اتخاذ قرارات الاقراض كان لا بد من وسيلة تساعد المسؤولين في ترشيد اتخاذ هذه القرارات، ولذلك تعتبر القوائم المالية المدققة من محاسبين قانونيين وسيلة من وسائل

الايضاح التي يلجأ إليها محللو الائتمان للحصول على المعلومات الملائمة عن الموقف المالي للعميل الذي تقدم بطلب منح الائتمان في المصرف (التميمي، 2012، 41).

ويعتبر القطاع المصرفي واحداً من القطاعات التي أولت للقوائم المالية أهمية خاصة بعد أن ثبت جدوى هذه القوائم كأداة ذات ميزة جيدة ووسيلة للاطمئنان على سلامة قراراتها الائتمانية، والرافد الأساسي للمعلومات المقدمة لمتخذ القرار ووسيلة ملائمة لتوفير ظروف التأكد والتقليل من مخاطر قراراتها الائتمانية الى أدنى حد ممكن (خطيب، 2004، 39).

بناءً على ما تقدم، جاءت هذه الدراسة لتحديد مدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الاقراض.

مشكلة الدراسة وعناصرها:

يعتمد بيت التمويل الكويتي على عدد من المصادر المعلوماتية عند اتخاذ قرار منح الائتمان للعميل، وبناءً عليه فقد عنيت هذه الدراسة بتسليط الضوء على صعوبة اتخاذ قرار الإقراض في البنوك بشكل عام، وفي بيت التمويل الكويتي على وجه الخصوص، إذ أن متخذ القرار يحتاج إلى قوائم مالية تزوده بمعلومات ملائمة وموثوقة لاتخاذ مثل هذه القرارات، وحتى تكون القرارات المتخذة رشيدة يجب أن تحتوي هذه القوائم على الافصاح الكافي والمناسب، لذا فإن البيانات التي تم الافصاح عنها في القوائم المالية هي التي تحدد اتجاه القرار الائتماني نحو الصواب أو الخطأ، وعليه فإن الغرض من الدراسة تحديد مدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الاقراض، وذلك من خلال الإجابة على التالي:

1- هل يعتمد بيت التمويل الكويتي على قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي) في اتخاذ قرارات الاقراض؟

2- هل يعتمد بيت التمويل الكويتي على قائمة الدخل في اتخاذ قرارات الاقراض؟

3- هل يعتمد بيت التمويل الكويتي على قائمة حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الاقراض؟

4- هل يعتمد بيت التمويل الكويتي على قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاقراض؟

فرضيات الدراسة:

بالتنسيق مع مشكلة الدراسة وعناصرها فقد تم صياغة الفرضيات العدمية التالية:

Ho-1 الفرضية الأولى: لا يعتمد بيت التمويل الكويتي على قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي) في اتخاذ قرارات الاقراض.

Ho-2 الفرضية الثانية: لا يعتمد بيت التمويل الكويتي على قائمة الدخل في اتخاذ قرارات الاقراض.

Ho-3 الفرضية الثالثة: لا يعتمد بيت التمويل الكويتي على قائمة حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الاقراض.

Ho-4 الفرضية الرابعة: لا يعتمد بيت التمويل الكويتي على قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاقراض.

أنموذج الدراسة:

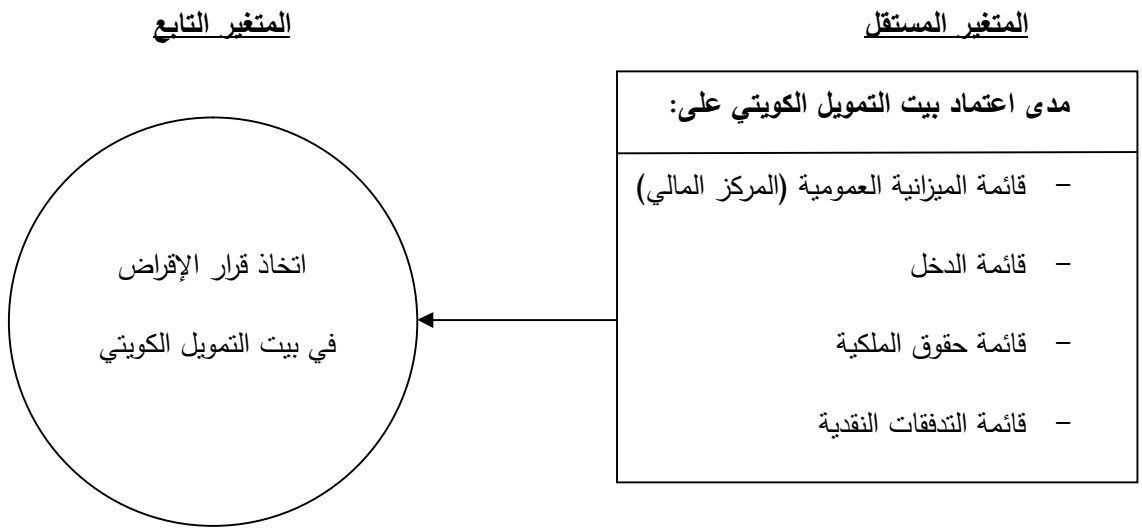

شكل (1)

أنموذج الدراسة

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين نظري وتطبيقي، يتمثل الجانب النظري في كون الدراسة تمثل دليلاً أمام المهنيين للتعرف على الواقع العملي في كيفية ترشيد القرارات الائتمانية وتبني سياسات ائتمانية جيدة، كما أن هذه الدراسة قد تكون أساساً لإعداد بحوث مستقبلية والتوسيع فيها لمعرفة مدى الاعتماد على القوائم المالية في اتخاذ قرارات الائتمان. أما الجانب التطبيقي فيتمثل في إبراز أهمية القوائم المالية المدققة والتحليل الائتماني الذي يساعد البنك بشكل عام ودائرة الائتمان بشكل خاص في رسم سياسته الائتمانية، وذلك بالابتعاد عن القرارات الغير مدروسة لما لها من أثر سلبي على تجميد أجزاء من أموال البنك نتيجة لتعثر بعض العملاء عن سداد التزاماتهم

المالية. كما أن لهذه الدراسة أهمية في رفع وعي إدارات البنوك بمجموعة من العوامل التي تؤثر في مصداقية القوائم المالية المدققة لطالب القرض.

التعريفات الإجرائية للدراسة:

القرارات الائتمانية: هي القرارات التي يتخذها مسؤولو الائتمان في البنوك لمنح التسهيلات الائتمانية للعميل وفقاً للعوامل والأسس والاتجاهات الإرشادية التي يعتمدها البنك في منح الائتمان (أبو معمر، 2006، 57).

القوائم المالية: هي عرض مالي منظم للمركز المالي للمنشأة تستخدمها شريحة عريضة من المستخدمين في اتخاذ القرارات، وتشكل جزءاً من التقرير المالي للمنشأة، وتعد الوسيلة الرئيسة لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين منها (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2008).

قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي): هو مجموع الأصول التي تمتلكها المنشأة إضافة لما عليها من التزامات تجاه الآخرين، ويمثل الفرق بين الأصول والالتزامات صافي المركز المالي ويعبر عن حقوق أصحاب المنشأة (مطر وآخرون، 2008، 102).

قائمة الدخل: بيان يقيس الأداء المالي للمنشأة في فترة محاسبية معينة ويهدف إلى تحديد كيفية إعادة استثمار المنشأة لدخلها أو توزيعه في هيئة توزيعات أرباح على المساهمين بها (خميس والجراح، 2007، 78).

قائمة حقوق الملكية: وهي تبين المتغيرات التي طرأت على حقوق الملكية خلال مدة زمنية معينة والناتجة عن الاستثمارات الإضافية المقدمة من أصحاب رأس المال أو التوزيعات على أصحاب رأس المال بصورة أرباح وبالتالي فهي تقيس حقوق الملكية في نهاية الفترة المالية وقيمة المتغيرات التي حدثت بها خلال تلك الفترة (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2008).

قائمة التدفقات النقدية: وهي قائمة مستحدثة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (7) وتعديلاته، وتهدف إلى توفير معلومات عن مدى قدرة المنشأة في توليد تدفقات نقدية في الأجل القصير، كما تدف إلى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات العلاقة بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الفترة التي تعد عنها تلك القائمة أي عن المتحصلات (المقبوضات) والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وآثار تلك الأنشطة على النقد (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2008).

المعايير المحاسبية: يتم توفير معلومات إضافية على تطبيق المعايير المحاسبية على القوائم المالية، وتعتبر الإيضاحات التفصيلية بخصوص بنود القوائم المالية الأساسية والمبادئ المحاسبية وتعاملات الأطراف ذات العلاقة ومخصصات الطوارئ والقضايا تستند للمعايير المحاسبية (IFRS, 2010).

بيت التمويل الكويتي: يعتبر بيت التمويل الكويتي مؤسسة مصرفية إسلامية رائدة تتبع وتطبق المنهج الإسلامي في كافة تعاملاتها، وهو أول بنك إسلامي يتم تأسيسه في دولة الكويت في عام 1977، وتقود مجموعة بيت التمويل الكويتي التمويل الإسلامي عالمياً، حيث تقدم مجموعة متنوعة

من المنتجات، والخدمات المالية الإسلامية، وتعمل في أربعة مناطق حول العالم، ولديها أكثر من 355 فرع مصرفي وأكثر من 475 جهاز سحب آلي وحوالي 8,000 موظف. وقدد حقق بيت التمويل الكويتي نمواً في معظم مؤشراته المالية بنهاية عام 2013، حيث حقق إجمالي إيرادات عن عام 2013 قدرها 996 مليون دينار، بزيادة قدرها 67.3 مليون دينار وبنسبة زيادة 7.3% عن عام 2012، نتج عنها أرباح إجمالية قدرها 292 مليون دينار، منها أرباح للمودعين المستثمرين 172 مليون دينار. وقد بلغ صافي أرباح المساهمين 115.9 مليون دينار بزيادة قدرها 28.2 مليون دينار وبنسبة زيادة 32% عن عام 2012، وبلغت ربحية السهم 32.69 فلسا بزيادة قدرها 6.22 فلسا وبنسبة زيادة 23% عن عام 2012. وارتفع حجم الأصول إلى 16.1 مليار دينار، بزيادة قدرها 1.4 مليار دينار وبنسبة زيادة 10% عن عام 2012، وارتفع حجم الودائع إلى 10.1 مليار دينار، بزيادة قدرها 711 مليون دينار، وبنسبة زيادة 8% عن عام 2012. كما ارتفعت حقوق المساهمين إلى 1.7 مليار دينار، بزيادة قدرها 401 مليون دينار وبنسبة زيادة 30% عن عام 2012. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى 17.44%تقريباً نتيجة تنفيذ مبادرات خطة تحسين رأس المال (kfh.com).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل عرضاً لكل من القوائم المالية، وقرارات الإقراض، كما يتناول عرضاً للدراسات السابقة العربية والانجليزية ذات الصلة وهي كما يلي:

أولاً: القوائم المالية

تتمثل القوائم المالية بمجموعة من التقارير التي تعدها إدارة المنشأة لصالح أطراف متعددة داخل وخارج المنشأة، وعليه فإن المحاسبة تنطلق من تحديد الوظائف الرئيسية لها، وقد تؤثر وتتأثر بذلك أطراف عدة، والواقع أن جانباً كبيراً من المشاكل التي تثيرها عملية تحديد أهداف التقارير المالية ينشأ من احتمالات تعارض وجهات النظر بين مستخدميها، وما قد يفرضه ذلك من تغليب رأي مجموعة معينة على رأي الآخرين، وفي الوقت الحاضر أصبحت آراء مستخدمي القوائم المالية هي السائدة في تحديد أهداف المحاسبة، وقد عرف هذا الاتجاه بالاتجاه النفعي، أو اتجاه فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات، ومؤدى هذا الاتجاه هو أنه نظراً لأن الوظيفة الرئيسية للتقارير المالية وطبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها إنما يعتمد على المعلومات التي يحتاجها مستخدمو هذه التقارير، فإنه يلزم تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وتغليب وجهة نظرهم في عملية إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية، وعلى كل من المنشأة والمهنة تقع مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات، حيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من معلومات وبين ما هو ممكن تحقيقه (حسن، 2007، 26).

احتياجات المستخدمين:

أوضح الصابر (2004، 37) احتياجات المستخدمين وفقاً لعدة مقاييس مختلفة، حيث يتمثل القياس الشامل للأداء في مقاييس مطلقة، وبالمقارنة مع الأهداف، وبالمقارنة مع شركات أخرى، وبالمقارنة مع معايير القطاع السوقي. أما تقييم أداء الإدارة يكون من خلال الأرباح والكفاءة في استخدام الموارد، ومن خلال المسؤولية القانونية. في حين أن التوقعات المستقبلية تتمثل في الأرباح، والتوزيعات والفوائد، والاستثمارات، والتوظيف.

في حين أن الحكم على قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي) يتم من خلال تقييم اليسر المالي، ودرجة السيولة، وتحديد درجة المخاطرة وعدم التأكد، وتخصيص الموارد، تقييم الديون وحقوق الملكية، والالتزام باللوائح والقوانين، وتقييم مساهمة المشروع الاجتماعية، وخدمة البيئة، والاقتصاد القومي.

وبناءً على ما تقدم من اختلاف الحاجات من المعلومات المحاسبية، فإن القوائم المحاسبية تعد على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة، بحيث يمكن تلبية احتياجات العديد من المستخدمين مع التركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين، والذين لديهم السلطة للحصول على المعلومات المحاسبية، وهم المستثمرين والدائنين.

الأهداف العامة للقوائم المالية:

أوضح حسن (2007، 17) الأهداف العامة التي تتصف بها القوائم المالية المنشورة للمنظمات من حيث توفر البيانات المالية لمساعدة المستثمرين والدائنين في اتخاذ القرارات، وتوفير

البيانات اللازمة لتقدير صافي التدفقات النقدية المتوقعة من حيث قيمتها وتوقيت حدوثها في ظل عدم التأكد المحيطة بها، وتحديد ممتلكات الوحدة الاقتصادية، وما عليها من حقوق أو التزامات سواء لأصاحبها أو للآخرين، وتوفير البيانات اللازمة عن نشاط الوحدة الاقتصادية ومقدرتها الكسبية، وبيان مصادر أموال الوحدة الاقتصادية وأوجه استخدامها وما طرأ على كل منها من تغيرات خلال فترة مالية معينة.

القوائم المالية حسب لجنة المعايير المحاسبية الدولية:

تعد القوائم المالية وتقدم للمستخدمين الخارجيين من قبل العديد من المنشآت حول العالم ورغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة بين بلد وآخر، إلا أن هناك فروق بينها تتسبب فيها ربما ظروفاً اجتماعية واقتصادية وقانونية مختلفة، وبسبب ما تتصوره بلدان مختلفة من حاجات للمستخدمين المختلفين للقوائم المالية عندما تخضع للمتطلبات الوطنية (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2008).

إن هذه الظروف المختلفة قد أدت إلى استخدام تعاريف مختلفة لعناصر القوائم المالية، على سبيل المثال: الأصول، الالتزامات، وحقوق الملكية، والدخل والمصروفات. وينتج عن ذلك أيضاً استخدام لمعايير مختلفة في الاعتراف بعناصر القوائم المالية وفي تفضيل أسس مختلفة للقياس، كما يتأثر كذلك نطاق القوائم المالية ومستوى الإفصاح فيها وقد جاءت هذه الفروق في كتاب شرح للمعايير المحاسبة الدولية كما يلي: "إن لجنة معايير المحاسبة الدولية ملتزمة بتضييق هذه الفروق من خلال السعي لزيادة توافق التشريعات ومعايير المحاسبة والاجراءات المتعلقة بإعداد

وعرض القوائم المالية، ويعتقد أن المزيد من هذا التوافق يمكن أن يتحقق بشكل أفضل من خلال التركيز على القوائم المالية التي تعد لأغراض توفير المعلومات المفيدة في صنع القرارات الاقتصادية" (Kieso et al., 2007).

يعتقد مجلس إدارة اللجنة أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق الأغراض المشتركة لمعظم المستخدمين، ذلك أن كافة المستخدمين تقريباً يصنعون قرارات اقتصادية على سبيل المثال من أجل: (Wen-Ying & Chang, 2008, 272)

1. تحديد متى يتم الشراء أو الاحتفاظ باستثمار في حقوق الملكية أو بيعها.
2. تقييم مدى قيام الإدارة بمسئولياتها.
3. تقييم قدرة المنشأة على سداد وتوفير منافع أخرى لموظفيها.
4. تقييم الأمان المتوفر للأموال التي اقترضت للمنشأة.
5. تحديد السياسات الضريبية.
6. تحديد الأرباح القابلة للتوزيع وتوزيعات الأرباح.
7. تحديد واستخدام احصاءات الدخل القومي.
8. تنظيم نشاطات المنشأة.

وتعد القوائم المالية عادة على ضوء نموذج محاسبي مبني على التكلفة التاريخية القابلة للاسترداد وعلى مفهوم الحفاظ على رأس المال الاسمي، ويمكن أن يكون هناك نماذج أخرى ومفاهيم أكثر ملاءمة لتحقيق هدف توفير المعلومات المفيدة لصنع القرارات الاقتصادية، إلا أنه لا

يوجد في الوقت الحاضر اتفاق عام على التغيير. لقد أعد هذا الإطار ليكون ملائماً لمدى من النماذج المحاسبية ومفاهيم رأس المال والحفاظ عليه.

1. قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي):

هي قائمة توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المنشأة، والتزامات المنشأة لدائنيها، وحق الملاك على صافي أصول المنشأة، حيث يتمثل المركز المالي للمنشأة في ما لها من أصول وما عليها من خصوم أو التزامات تجاه الآخرين، وذلك في اللحظة الأخيرة من الفترة المالية المنتهية، وتعد هذه القائمة بعد إعداد الحسابات الختامية ومعرفة صافي نتيجة النشاط من ربح أو خسارة، وهي تتضمن جميع الحسابات التي لم تزل مفتوحة في الحسابات الختامية أي التي لم تقفل بعد، وللميزانية جانبان، الأول ويسمى الجانب الأيمن وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المنشأة وحقوقها على الآخرين، والثاني ويسمى الجانب الأيسر وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المنشأة والتزامها تجاه الآخرين، وتختلف طريقة ترتيب بنود الحسابات في الميزانية بحسب طبيعة المنشأة. وتهدف قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي) إلى بيان وتصوير المركز الاقتصادي أو المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة معينة (المطيري، 2010، 74).

أهمية قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي):

تتبع أهمية قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي) من مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي: (محرم، 2006، 31)

1. حساب معدلات العائد.

2. تقييم هيكل رأس المال في المنشأة.

3. تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المنشأة.

فالميزانية تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات حول سيولة المنشأة Liquidity وحول مرونتها المالية Financial Flexibility والتي بدورها تمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على درجة المخاطرة١ التي تتعرض لها المنشأة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المنشأة ومرونتها المالية (محرم، 2006، 32).

محتويات قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي):

أوضح شمسان (2009، 104) أن معظم ميزانيات المنشآت سواء التجارية منها أو الصناعية يتم تصنيفها كما يلي:

أولاً : جانب الأصول

وهو الجانب الذي يمثل البنود التي استمرت أموال المنشأة فيها بالشراء أو البيع أو الاستثمار أو غيرها، وهي تتكون مما يلي:

1. الأصول الثابتة.

2. الأصول المتداولة.

3. الأصول المتنوعة الأخرى.

ثانياً: جانب الخصوم

وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: يمثل الالتزامات الداخلية على المنشأة ويمثلها رأس المال وهو حقوق أصحاب المنشأة على المنشأة نفسها بصفتها المعنوية المستقلة، وهو عبارة عن (رأس المال المدفوع مضافاً إليه الأرباح المحققة والإضافات إلى رأس المال الأصلي، أو مطروحاً منه الخسائر والمسحوبات من رأس المال الأصل.

أما القسم الثاني: فهو الالتزامات الخارجية على المنشأة للغير من خارج المنشأة. وهي تتكون عادة مما يلي:

1. خصوم طويلة الأجل (أو الخصوم الثابتة).
2. خصوم قصيرة الأجل.
3. الخصوم الدائنة الأخرى.

2. قائمة الدخل:

هي قائمة المكاسب التي تعبر عن مدى نجاح عمليات المنشأة في فترة زمنية معينة، وتستخدم هذه القائمة لتحديد ربحية المنشأة، وتعد قوة الثقة في قائمة الدخل من الأمور الظنية، لأن الدخل المستخرج منها يعتبر في أحسن الحالات تقديرياً تقريبا، وذلك لأن قياس الدخل في المحاسبة هو انعك اس للعديد من الافتراضات والمباديء المعايير التي وضعها المحاسبون على مدى العقود الماضية مثل افتراض الدورية ومبدأ الاعتراف بالإيراد، ومبدأ المقابلة، وعليه يمكن القول أن قائمة الدخل هي عبارة عن أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة (التميمي، 2012، 87).

الهدف من إعداد قائمة الدخل:

إن الهدف من إعداد قائمة الدخل هو إظهار صافي نتيجة النشاط في آخر الفترة المالية سواء كان صافي ربح، أو صافي خسارة، فهي إذاً تهدف إلى معرفة وقياس مدى نجاح المشروع خلال فترة معينة (عادة سنة أو نصف سنة) في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، وعليه يمكننا القول أن قائمة الدخل تهدف إلى: (حسن، 2007، 66)

1. تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها.
2. تقييم كفاءة إدارة المشروع وفعاليتها.
3. تقييم مدى قدرة المشروع على الاقتراض من المصارف والمستثمرين.

أهمية قائمة الدخل:

إن قائمة الدخل تعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهي التقرير الذي يقيس نجاح عمليات الشركة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تتبع من: (الشلتوني، 2005، 83)

1. تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المنشأة في المستقبل.
2. تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية.
3. تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

محتويات قائمة الدخل:

رغم تعدد أشكال قائمة الدخل لكنها في غالباً ما تحتوي على كل أو بعض العناصر التالية: (الصابر، 2004، 11)

1. صافي المبيعات.
2. تكلفة المبيعات.
3. مجمل الربح.
4. مصاريف إدارة الأعمال.
5. صافي الدخل من النشاط العادي.
6. المصاريف الآخرى، والإيرادات الآخرى.
7. صافي الدخل السنوي قبل الضرائب.
8. مخصص الضرائب.
9. صافي الدخل السنوي قبل الضرائب.
10. العناصر غير المتكررة سواًء كانت إيرادات، أو مصروفات.

3. قائمة حقوق الملكية:

هي حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي)، ولكن مع تعدد مصادر التغير في حقوق الملكية، توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير

ومصادره. وتهدف قائمة التغير في حقوق الملكية إلى تقديم معلومات مفيدة عن مصادر التغير في عناصر المركز المالي (محرم، 2006، 96).

أهمية قائمة حقوق الملكية:

تنبع أهمية قائمة حقوق الملكية من ربطها لقائمة الدخل وقائمة الميزانية العمومية (المركز المالي)، فتفصح عن التغير الناجم عن قائمة الدخل متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود حقوق الملكية من أول الدورة المالية وصولاً إلى حقوق الملكية في آخر الدورة؛ لذلك فإن قائمة التغيرات في حقوق الملكية هي نوع من قوائم التدفقات (Lambert et al., 2007, 4.9).

محتويات قائمة التغير في حقوق الملكية:

تتكون قائمة التغير في حقوق الملكية مما يلي: (المطيري، 2010، 97)

1. التغيرات في رأس المال المدفوع.
2. التغيرات في الأرباح المحتجزة.
3. التغيرات في رأس المال المحتسب.

التغيرات في رأس المال المدفوع:

يتكون رأس المال المدفوع من رأس المال القانوني، والذي يمثل القيمة الاسمية للأسهم أو قيمة الحصص ورأس المال الإضافي، والذي يشمل علاوة أو خصم إصدار الأسهم والهبات الرأسمالية وأسهم الخزينة، وتشمل : التغيرات في رأس المال المدفوع زيادة رأس المال بالاستثمارات

الإضافية التي يقدمها الملاك في صورة نقدية أو عينية أو تسديد لبعض التزامات المنشأة، كما يتم تخفيض رأس المال عن طريق التوزيعات النقدية من الأرباح المحتجزة أو بشراء أسهم الخزانة (المطيري، 2010، 99).

التغيرات في الأرباح المحتجزة:

إن التغيرات في الأرباح المحتجزة من حقوق الملكية يعود إلى ثلاثة مصادر على النحو التالي: (سواقد، 2005، 87)

1. رصيد الأرباح المحتجزة أو الدورة وتعديله بتسويات السنوات السابقة.
2. توزيعات الأرباح على الملاك أو المساهمين خلال الدورة.
3. صافي الدخل الشامل أو الخسارة حسبما تظهره قائمة دخل الدورة الجارية.

علماً أن توزيعات الأرباح تتم إما نقداً أو عيناً، وفي كلتا الحالتين تؤثر هذه التوزيعات على إجمالي حقوق الملكية.

التغيرات في رأس المال المحتسب:

أهم مصادر التغير: (سواقد، 2005، 89)

1. مكاسب أو خسائر إعادة التقدير.
2. مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة.
3. مكاسب أو خسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوافرة في نهاية الدورة.

4. قائمة التدفقات النقدية:

نظراً للقصور في القوائم المالية سابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية فقد طالب مجلس معايير المحاسبة المالية International Accounting Standard Board IASB بقائمة مالية جديدة، وهي قائمة التدفقات النقدية، والغرض الرئيسي منها هو توفير المعلومات الملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال الفترة، وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين، وغيرهم في تحليلهم للتدفقات النقدية، وتقرر هذه القائمة عما يلي: (حسن، 2007، 33)

- الآثار النقدية لعمليات المنشأة خلال الفترة.
- صفاتها الاستثمارية.
- صفاتها التمويلية.
- صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة.

الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية:

أكد تقرير مجموعة العمل لدراسة أهداف التقارير المالية الصادر عام 1973 (المعروف باسم تقرير لجنة تروبلود Trueblood Committee التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين AICPA) على أن "من أهداف القوائم المالية تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين من أجل التنبؤ وتقييم التدفقات النقدية من حيث المبلغ والتوقيت ونسبية عدم التأكد، كما أن والتوقيت

ونسبية عدم التأكد، لذلك فإن قائمة التدفقات النقدية تهدف إلى: (Wen-Ying & Chang, 2008, 270)

1. تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية في المستقبل.
2. تقييم قدرة المنشأة على سداد الديون ومدى توفير السيولة اللازمة لذلك.
3. تقييم التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي للمنشأة.
4. تقييم الجوانب النقدية وغير النقدية لعمليات الاستثمار والتمويل وقدرة المنشأة على التحكم في توقيت التدفقات ومدى ملاءمتها مع الظروف والمتغيرات.
5. تعزيز القدرة على عقد المقارنات مع أداء المنشآت المماثلة حيث إن القائمة تستبعد أثر استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس المعاملات.
6. تستخدم كأساس لتقييم دقة التخطيط المالي لأداء المنشأة من حيث مقارنة التقديرات بالواقع الفعلي، وتقييم العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية، وتقييم آثار التغيرات في الأسعار.

أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من قائمة الدخل وقائمة الميزانية وقائمة الأرباح المحتجزة Accrual Basis ولكن لا تعرض أي من القوائم السابقة – منفردة أو مجتمعة – الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الدورة المالية، وللوفاء بهذه الحاجة فقد طالبت IASB (معيار/ 95 / لعام 1987) بقائمة مالية جديدة

هي قائمة التدفقات النقدية، تبعها إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم /7/ "بيانات التدفق النقدي" عام 1992، ومنذ ذلك الحين أصبحت قائمة التدفقات النقدية جزء أساسياً من القوائم المالية. وقد ساعدت في توفير إجابات عن الأسئلة البسيطة الهامة التالية: (Jiangli et al., 2004, 266)

1. من أين جاءت النقدية خلال الدورة (المصادر)؟
2. فيم استخدمت النقدية خلال الدورة (استخدام عمليات جارية أو استثمارية أو تمويلية)؟
3. تقييم قدرة المنشأة على إجراء توزيعات الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع؟
4. تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل (أساس الاستحقاق) وصافي التدفقات النقدية (الأساس النقدي)؟
5. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
6. التقييم الارتدادي Feedback للتدفقات النقدية الحالية والتاريخية.

محتويات قائمة التدفقات النقدية:

من الواضح أن تحقيق الأهداف السابقة يتطلب الأخذ بمفهوم النقدية الداخلة والخارجة، فإعداد القائمة يجب أن يكون على أساس مفهوم النقدية وما في حكمها، أي يشمل النقدية إضافة إلى أية أصول أخرى سريعة التحول إلى نقدية حاضرة مثل: أوراق القبض والمدينين وأية استثمارات قصيرة الأجل يمكن تحويلها بيسر إلى نقدية، عموماً يشترط أن لا تزيد مدة استحقاق العناصر في قياس التدفقات النقدية فكلما كانت فترة الاستحقاق قصيرة، كلما انخفض أثر التقلبات في سعر الفائدة على القيمة النقدية للعنصر، وفي جميع الأحوال يتوجب على الوحدة المحاسبية الإفصاح

عن السياسات التي اتبعتها في تحديد العناصر التي تعتبر في حكم النقدية، ومن أجل زيادة فعالية القائمة في تحقيق الأغراض المحددة يتم تبويب التدفقات النقدية في ثلاث مجموعات: (المطيري، 2010، 102)

أنشطة التشغيل، وتشمل:

- كافة الأنشطة الرئيسية المنتجة للدخل (المعاملات التي تدخل في تحديد صافي الربح/الخسارة).
- كافة العمليات التي لم تصنف كأنشطة استثمار أو تمويل.
- كافة المقبوضات النقدية الناتجة عن البيع وتقديم الخدمات والعمولات والإيرادات وكافة المدفوعات النقدية سداداً للالتزامات أو العاملين.
- كافة المدفوعات والمقبوضات النقدية المتعلقة بعقود التعامل أو الإتجار مع الآخرين.
- كافة المدفوعات والمقبوضات ال نقدية المتعلقة بضرائب الدخل وكذلك المعاملات مع شركات التأمين.

أنشطة الاستثمار، وتشمل:

- الأنشطة المتعلقة بامتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها.
- المقبوضات النقدية الناتجة من بيع الأصول الثابتة وغير الملموسة.
- المقبوضات النقدية والناتجة من بيع الأسهم والسندات (غير المخصصة أصلاً للمتاجرة).
- المقبوضات النقدية من تحصيل القروض(لا يسري على المؤسسات المالية والمصارف).

- المدفوعات النقدية لاقتناء الأصول الثابتة وغير الملموسة.
- المدفوعات النقدية لشراء الأسهم والسندات (ليست لغرض المتاجرة).
- المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة للغير.

أنشطة التمويل، وتشمل:

- كافة الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية وعمليات الاقتراض.
- مقبوضات نقدية عن إصدار الأسهم.
- مقبوضات نقدية عن إصدار السندات أو القروض أو أوراق الدفع.
- مدفوعات نقدية لسداد مبالغ مقترضة أو لتخفيض التزام.

ثانياً: قرارات الإقراض

يعرف الائتمان بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء أكان طبيعيا أم معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد (كويل، 2006، 18).

وتعرف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال الازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعه واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة.

ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر (عبد الله، 2011، 54). وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى انه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على احداها.

قد كان أول أشكال العمل البنكي قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل انه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها. ومن ثم أخذت مؤسسات الايداع هذه بممارسة عمليات الاقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الاقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه (سعيد وإبراهيم، 2004، 69).

ومع تطور العمل البنكي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات البنكية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسما من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة ايداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم.

وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل البنكي الى ممارسة عمليات الاقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال البنوك الحديثة هو قبول الودائع والادخارات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.

أسس الائتمان البنكي:

يبين (الدغيم وآخرون، 2006، 193) أن الائتمان البنكي من المفترض أن يتم استنادا الى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي:

1. توفر الأمان لأموال البنك: وذلك يعني اطمئنان البنك الى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.
2. تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول البنك على فوائد من القروض التي يمنحها، تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.
3. السيولة يعني احتفاظ البنك بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى البنك– النقدية والأصول التي يمكن تحويلها الى نقدية اما بالبيع أو الاقتراض بضمانها من البنك المركزي– لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للبنك وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على ادارة البنك الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة. ويقوم كل بنك بوضع سياسته الائتمانية بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقا لحاجة السوق، وهي عبارة عن: اطار يتضمن المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير

المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع الى المستويات العليا، ووفقا للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة اليهم.

العوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات الائتمانية:

تبين (خطيب، 2004، 41) أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني في البنوك، وهي:

1. العوامل الخاصة بالعميل: بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية، رأس المال، وقدرته على ادارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.
2. العوامل الخاصة بالبنك: وتشمل درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حالًيا وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة البنك على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضًا تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع. ونوع الاستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.

3. العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:

- الغرض من التسهيل.
- المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.
- مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.
- طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.
- نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك أم يتعارض معها.
- ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان البنك أحرص في الدراسات التي يجريها خاصً ة أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للبنك.

وأكد (بوشنافة وروشام، 2009، 46) أن كل البنوك مهما كان نوعها تتبع نفس الشروط التي يجب أن تتوفر في طالب القرض سواء أكان شخصًا طبيعياً أو معنوياً . إذ أن البنك يقوم بدراسة معمقة لطلب القرض مهما كان نوعه سواء قرض الاستغلال أو الاستثمار أو قرض

الاستهلاك، بعد توفر الشروط اللازمة في المؤسسة الطالبة للقرض، والدراسة تكمن في عملية التحليل المالي للمؤسسة لمعرفة تحركات رؤوس أموالها وقدراتها المالية لتسديد ما عليها من ديون في المواعيد المتفق عليها. إذ أن المؤسسة الطالبة للقرض تقوم بتقديم ما يلي: (البحيصي والكحلوت، 2007، 102)

1. الطابع القانوني، والتي من خلالها يتضح أساس الخسارات القانونية المختلفة، فإن نشاط المؤسسة يختلف وبالتالي الضمانات المقدمة من طرف المؤسسات تختلف قيمتها لدى البنك لذلك يجب التميز بين شركات الأشخاص وشركات الأموال، ففي حالة ما إذا كانت شركة الأشخاص فان أصحاب الشركة ملزمين بدفع الديون حتى و لو كان من أموالهم الخاصة، أما بالنسبة لشركة الأموال فان المساهمين غير مطالبين بدفع كامل التزامات الشركة، وإنما فقط مسؤولين عن ديون الشركة والتزامها فقط بمقدار نسبة مساهمتهم في رأس المال، يلجأ البنك في هذه الحالة إلى طلب تعهد كتابي من الشركاء لدفع الدين في حالة دفع المؤسسة له.
2. قِدَم الشركة، إذ أن أهمية هذا العنصر تكفي في إمكانية دراسة تطور المؤسسة عبر الزمن.
3. إمكانية استمرارية الشركة، وهذا يرتبط بنوع الشركة ففي شركة الأشخاص وفي حالة وفاة أحد الشركاء قد تدخل الشركة أو قد تؤول حصة هذا الشريك إلى أحد أبنائه لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار عمر الشركاء.

4. نشاط الشركة، نشاط الشركة المتوسطة والصغيرة الحجم المتنوع والمختلف من مؤسسة إلى أخرى لذلك يجب تحديد نشاط المؤسسة الطالبة للقرض، و تقديم معلومات حول مقرها الرئيسي وقنوات توزيعها، الأدوات والعتاد المستعمل في الإنتاج والعمال.

شروط البنك لمنح الائتمان:

يحدد (الزبيدي، 2002، 141) أن هناك مجموعة من الشروط التي تضعها البنوك لمنح القروض، وهي:

1. الشروط الاقتصادية، وهي شروط خاصة بالظروف المحيطة بالمؤسسة والبنك وتحدد العلاقة بينهما، وتتمثل هذه الشروط في: دراسة ومتابعة الأحداث المالية من حيث وضعيتها وتطور أعمالها. وهو شرط يخص البنك نفسه، حيث عليه دراسة مستوى الخزينة بصفة صاحب القرار الخاص بمنح القرض عند طلبه وذلك لمعرفة مدى إمكانيته لمواجهة الطالب. ودراسة العلاقة الموجودة بين البنك ومسيري المؤسسة الطالبة للقرض من جانب وضعيتها المالية من اجل تحديد سياسة القرض الواجب تطبيقها بصفة صارمة.
2. الشروط الذاتية، وهي الشروط لها علاقة بالمستفيد من القرض أي المؤسسة ومنها يجب أن تكون في تعاملها مصداقية من حيث التعهدات، أن تبني علاقتها على أساس الثقة؛ والتأكد من القدرة القانونية لها عن طريق الوثائق المقدمة، ومن القدرة التقنية عن طريق إقامة زيارات لها.
3. تقديم المؤسسة كشف الميزانية لثلاثة دورات متتالية.

4. وثائق إدارية أخرى كالموازنة التقديرية و خطة التمويل. وهذه الوثائق تساعد على التأكد من سلامة وإمكانية المؤسسة على الإنتاج، عن طريق دراسة هيكل ميزانية الخزينة، النشاط، والعوائد وعليه ينفذ القرار بعد معرفة ملائمة وصلابة رصيدها.

عناصر سياسات الإقراض:

غالًبا ما تشتمل سياسة الإقراض على ما يلي: (العازمي، 2012، 77)

1. حجم الاموال المتاحة للاقتراض، عادة ما يحدد في سياسات الاقراض، القيمة الكلية للقروض بنسبة معينة من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل أساسا في الودائع والقروض ورأس المال وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة، أي تحديد إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل وكذلك إجمالي القروض التي يمنحها للعميل الواحد. حيث إن ذلك التحديد يتوقف إلى حد كبير على مدى الاستقرار الذي تتصف به ودائع البنك.
2. تشكيلة القروض، أو هيكلة محفظة القروض فهي توضح سياسة الإقراض ، والقروض الجائز منحها وأهميتها النسبية كما يمكن أن تحدد سياسة الإقراض أنواع القروض التي يجب الابتعاد عنها كذلك وكذا القروض الممنوعة منعا مطلقا ، حيث إن تنويع الاستثمار في القروض يترتب عليه تخفيض في المخاطر دون ان يترك ذلك أثرا عكسيا على العائد. وفي هذا الصدد توجد العديد من استراتيجيات التوزيع، فعلى سبيل المثال هناك التنويع وفق تاريخ الاستحقاق، التنويع على أساس الموقع الجغرافي للنشاط الذي يوجه إلية القرض،

التنويع وفق قطاعات النشاط وأخيرًا يوجد التنويع على أساس طبيعة نشاط العميل داخل كل قطاع، ومن المتوقع أن تحدد سياسة الإقراض بمدى ذهاب البنك في تنويع استثماراته.

3. الحدود القصوى للقروض، ذلك حسب مستويات اتخاذ القرار عادة تحدد سياسة الإقراض، الحد الأقصى للقرض الذي يقدمه حسب كل مستوى إداري مما يضمن سرعه اتخاذ القرارات.

4. شروط الإقراض، يجب أن تحدد سياسة الإقراض شروط القرض مثل الحد الأقصى لتاريخ استحقاق القرض مع مراعاة كلما زاد أجل الاستحقاق كلما زادت المخاطر ، ثم إذا ما كان من الممكن اتباع استراتيجية تعويم معدل الفائدة أم التزام بمعدل فائدة ثابت طيلة فترة القرض و تقدير مخاطر الائتمان و تأثيره على معدل الفائدة وعلى إذا كان من الممكن اتباع سياسة المشاركة في القروض خاصة في الحالات التي تتعدى فيها قيمة القرض الحد الأقصى المنصوص عليه، كذلك فإن سياسة الإقراض تحدد الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهانات لضمان القرض، و أنواع الأصول التي يمكن قبولها، ونسبة القرض إلى ما قيمة الأصل المرهون والتي تتفاوت بتفاوت طبيعة الأصل ومدى تعرض قيمته السوقية للتقلب، والإجراءات التي ينبغي اتخاذها إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأصل المرهون كما تحدد بدائل أخرى لضمان مستحقات البنك ومن الأمثلة على ذلك طرف ثالث كضامن للعميل، والنص في عقد الإقراض على حق البنك في استرداد قيمة القرض فور إخلال العميل بأي شروط التعاقد.

5. تحديد المنطقة التي يخدمها البنك، وهي المنطقة التي يمتد نشاطه إليه يتوقف على حجم البنك ومقدرته على خدمة عملائه، وقدرته على تحمل مخاطر الائتمان، ولا شك أن لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة، ويعتبر رأس المال الخاص أهمية بالنسبة لوظيفة منح الائتمان مقارنة بالوظائف الأخرى.
6. سجلات القروض، إذ إن سياسة الإقراض تضع نماذج وسجلات المطلوب استيفاؤها أو الاحتفاظ بها مثل طلب القرض، مذكرة استعلام عن العميل، وميزانية العملاء والحسابات الختامية وكل القوائم المالية عن السنة الجارية والسنوات السابقة، وتقارير المراجع الخارجي، وسجل تاريخي بنمط العميل في تسديد القروض في الماضي، ونماذج متابعة القروض.
7. مستويات اتخاذ القرار، والتي من المفترض أن تحدد سياسات الإقراض المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البث في طلبات الاقتراض بما يضمن سرعة اتخاذ القرارات، وعادة ما تحدد سياسة الإقراض الحد الأقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري.
8. متابعة القروض، وكيفية معالجة القروض المتغيرة تحدد سياسة الإقراض والإجراءات الواجب اتباعها ليس فقط في منح القروض ولكن أيضًا في متابعة تحصيله وتحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط والحالات والتي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر وكيفية عرض وتبويب القروض المتغيرة على الإدارة العليا.

الدراسات السابقة:

يستعرض هذه الجزء من الدراسة كلاً من الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة الحالية، وتم ترتيبها تصاعدياً من الأقدم إلى الأحدث وعلى النحو الآتي:

أولاً : الدراسات باللغة العربية

1. دراسة (الصابر، 2004) "مدى استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية الليبية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية الليبية من وجهة نظر مديري الائتمان ورؤساء الأقسام في هذه البنوك، وتكونت عينة الدراسة من (36) بنكاً. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تفاوتاً كبيراً في درجة استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الليبية، إذ تهتم هذه المصارف بنسب السيولة والرفع المالي أكثر من غيرها من النسب، كما أظهرت نتائج الدراسة أن إدارات الائتمان بالمصارف الليبية لا تقوم باستخدام نماذج ملائمة للتنبؤ بالفشل المالي في ترشيد قرار منح الائتمان. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة التوسع في استخدام كافة نسب الربحية والتي تعطي مؤشرات مهمة في اتخاذ قرار منح الائتمان، وتدريب مسؤولي الائتمان على أساسيات اتخاذ القرارات الائتمانية.

2. دراسة (سواقد، 2005) "العوامل المؤثرة على استخدام النسب المالية في قرارات الاقراض في البنوك التجارية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على استخدام النسب المالية في قرارات الاقراض في البنوك التجارية الأردنية، وقام الباحث بتحليل هذه العوامل بهدف التوصل إلى مدلولات احصائية بين العوامل المؤثرة حسب علاقتها بقرار الاقراض إلى عوامل متعلقة بالبنك التجاري المانح للقرض، وعوامل متعلقة بالمتقدم لطلب القرض، وأخرى متعلقة بالقرض نفسه، وعوامل متعلقة بالمحلل المالي في البنوك التجارية، وتكونت عينة الدراسة من (350) موظفاً وموظفة من العاملين في (13) بنكاً أردنياً. وأظهرت نتائج الدراسة أن العوامل المتعلقة بالهدف من القرض ومدته احتلت المرتبة الأولى لدى محللي الائتمان من حيث الأهمية في اتخاذ قرار الإقراض، تلته العوامل المتعلقة بالمتقدم لطلب القرض، وفي المرتبة الثالثة جاءت العوامل المتعلقة بالبنك مانح القرض، وأخيراً جاءت العوامل المتعلقة بالمحلل المالي في البنوك التجارية في الدرجة الأخيرة من حيث الأهمية فيما يتعلق بقرار منح القرض. وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على العوامل المتعلقة بالقرض والمقترض.

3. دراسة (الدغيم وآخرون، 2006) "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية

وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب، وتكونت عينة الدراسة من (50) فرداً من الموظفين العاملين في المصرف الصناعي السوري.وأظهرت نتائج الدراسة عدم اعتماد المصرف على نظام موضوعي وفعال لتصنيف مخاطر الائتمان بقصد تقليص آثاره الشخصية والحكمية، كما أظهرت النتائج أن المصرف الصناعي يركز على الضمانات، إلا أن الضمانات لا تصلح أساساً كافياً لمنح الائتمان من عدمه، كذلك أظهرت النتائج عدم طلب المصرف الصناعي من مقدمي طلبات الاقتراض إرفاقها بقوائم مالية (ميزانية عمومية، قائمة دخل، قائمة تدفق نقدي) خاضعة للتدقيق من قبل مدقق حسابات وعلى مدار عدة فترات محاسبية. وعلى ذلك فقد أوصت الدراسة بضرورة أن يطلب المصرف من العميل فرداً كان أم شركة أن يُرفق طلبه للقرض أو التسهيلات بسلسلة متصلة من القوائم المالية وعلى مدار عدة فترات محاسبية سابقة، وإخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمان، وذلك للتعرف على عوامل السيولة والجدارة الائتمانية والكفاءة والربحية للمنشآت التي تقدمت بطلب للحصول على الائتمان.

4. دراسة (المطيري، 2010) "الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية، وتكونت عينة الدراسة من (143) موظفاً وموظفة من العاملين في أقسام الائتمان والقروض في البنوك التجارية الكويتية. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك اختلاف آراء الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية

في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية، كما أظهرت النتائج أن هناك اختلاف في وجهات نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على قائمة الدخل في الحصول على المعلومات لاتخاذ قرارات الإقراض، وضرورة الاعتماد على قائمة المركز المالي في تحديد قدرة الشركات على السداد.

5. التميمي (2012) "القوائم المالية المدققة الصادرة عن منشآت الأعمال وأثرها في اتخاذ قرارات الائتمان في البنوك التجارية اليمنية: دراسة ميدانية في عينة من البنوك التجارية العاملة في محافظة عدن".

هدفت الدراسة إلى معرفه الكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات الائتمانية بالاعتماد على القوائم المالية المدققة في البنوك التجارية الوطنية العاملة في محافظه عدن، كما هدفت إلى تحديد أهمية القوائم المالية المدققة ومعرفة تأثيرها في اتخاذ القرارات الائتمانية وعلى الممارسة العملية لإدارات الائتمان في تلك البنوك، وتكونت عينة الدراسة من (120) موظفاً وموظفة من العاملين في (8) بنوك يمنية. وأظهرت نتائج الدراسة عامل الاستعلام عن مركز مخاطر العميل بالاضافة إلى الاتصال المباشر بإدارة المنشأة والبطاقة الضريبية والقوائم المالية المدققة للعميل من أهم مصادر المعلومات المؤثرة في اتخاذ القرارات الائتمانية، كما أظهرت النتائج أن عامل السياسات والقرارات الادارية بالاضافة إلى معايير المراجعة التي اعتمد عليها المحاسب القانوني وسمعته والمعايير المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ومدى ثبات السياسات المحاسبية من أهم

العوامل المؤثرة في مصداقية وموثوقية القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات الائتمانية. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد البنوك التجارية على نتائج تحليل القوائم المالية المدققة لترشيد القرار الائتماني وعدم التركيز على الوجاهات الاجتماعية والشخصية أو الضمانات العينية.

ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية

1. دراسة (Jiangli et al., 2004) "Relationship Lending, Accounting Disclosure and Credit Availability during Crisis"

هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين القروض والإفصاح المحاسبي والائتمان أثناء الازمة المالية الأسيوية، وتكونت عينة الدراسة من (121) شركة من الشركات متوسطة وصغيرة الحجم العاملة في أندونيسيا، وكوريا، والفلبين وتايلاند. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين كل من القروض والإفصاح المحاسبي والائتمان في الشركات عينة الدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالافصاح الكافي والمناسب في القوائم المالية قبل منح قرار الإقراض.

2. دراسة (Barbara& Martinez, 2006) "The Stock Market Reaction to the Enron- Andersen Affair in Spain"

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى الثقة في القوائم المالية عبر الآثار المترتبة على السمعة السيئة لمدققي الحسابات على أسعار أسهم الشركات التي تدقق بواسطتهم، عبر التعرف على ردود أفعال السوق المالي على أسعار أسهم الشركات الإسبانية التي كانت تخضع للتدقيق من قبل شركة آرثر أندرسون وذلك على مستوى حدثين: أولهما يوم 28 نوفمبر 2001م وهو يوم إعلان مؤسسات الجدارة الائتمانية تخفيض درجة الجدارة الائتمانية لسندات شركة إنرون للطاقة، والحدث الثاني يوم

11 يناير 2002 وهو يوم إعلان شركة آرثر أندرسون إتلافها عدد من الوثائق الهامة الخاصة بشركة إنرون للطاقة. وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات الإسبانية التي كانت تدقق من قبل شركة آرثر أندرسون لم تواجه أي انخفاض مؤثر في أسعار أسهمها نتيجة للفضيحة التي لحقت بمدقق الحسابات الذي يتولى تدقيق حساباتها.

3. دراسة (Marilyn et al., 2007) "Reading Financial Statements for Better Investment Decisions"

هدفت الدراسة إلى توضيح آليات قراءة القوائم المالية بغرض اتخاذ قرارات استثمارية أفضل، وقامت الدراسة بتحديد قيمة المخزون كمثال على اتخاذ قرار الاستثمار أو عدم اتخاذه، أو الاستمرار بالاستثمار في حال تغيرت البيانات المالية المعطاة، من جهة أخرى أظهرت الدراسة أهمية البيانات المالية الواردة في القوائم المالية في مقارنة سعر السوق الحالي بغية تحديد مستوى الأمان، كذلك أظهرت النتائج أن القراءة والفهم والتحليل الصحيح للبيانات المالية الصادرة في القوائم المالية للشركة يساهم في اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة.

4. دراسة (Lambert et al., 2007) "Accounting Information, Disclosure, and the Cost of Capital"

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الافصاح عن المعلومات المحاسبية على تكلفة رأس المال للشركات، وتكونت عينة الدراسة من (30) شركة من الشركات العاملة في مجال التأمين في ولاية نيويوك بالولايات المتحدة الامريكية. وأظهرت نتائج الدراسة أن شمولية المعلومات المحاسبية

والإفصاح عنها يؤثر على تكلفة رأس المال. وأوصت الدراسة بضرورة أن تكون المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية للشركات شاملة وواضحة.

5. دراسة (Wen-Ying & Chang, 2008) "The effect of disclosure of intellectual capital and accounting performance on market valuation: evidence from Taiwan's semiconductor industry"

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري والأداء المحاسبي والتقييم السوقي في عينة من الشركات التايوانية، وتكونت عينة الدراسة من (33) شركة في تايوان. وأظهرت نتائج الدراسة أن الاداء المحاسبي والإفصاح عن رأس المال الفكري يؤثران ايجابياً على التقييم السوقي، كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثيراً غير مباشر لهذه العوامل على التقييم السوقي وذلك من خلال العلاقات البينية بين المتغيرات. وأوصت الدراسة بضرورة الإفصاح الشامل عن المعلومات في القوائم المالية للشركة لما لها من أثر على القيمة السوقية للشركات.

6. دراسة (berger, 2011) "Challenges and opportunities in disclosure research: A discussion of the financial reporting environment: Review of the recent literature"

هدفت الدراسة إلى بيان التحديات والفرص الكامنة في الإفصاح عن القوائم المالية، كما هدفت إلى تحليل بيئة اتخاذ القرارات في ضوء التقارير المالية، وقد قام الباحث باستعراض وصفي للأدب النظري الذي تناول هذا الموضوع، حيث قام بدراسة وتحليل (50) دراسة حول هذا الموضوع للوقوف على دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات. وتعرضت الدراسة لمناقشات حول الفرص البديلة لبيئة الافصاح المحاسبي في التقارير المالية ومدى تأثيرها منظمات الأعمال، وأوصت

الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير نماذج وقوائم الافصاح المحاسبي للقوائم المالية التي تعدها وتنشرها الشركات لأغراض اتخاذ القرارات للارتقاء بنتائج أعمالها.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

لاحظ الباحث أن معظم الدراسات السابقة تناولت مكونات القوائم المالية في الدراسة والتحليل، كقائمة التدفقات النقدية على حدة، أو قائمة الدخل على حدة، في حين تقوم الدراسة الحالية بتحليل عناصر القوائم المالية كافة، والمتمثلة في قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي)، وقائمة الدخل، وقائمة حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات والملاحظات الملتزمة بالمعايير المحاسبية. وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الأداة التي تم تصميمها لغايات جمع آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية في اتخاذ قرارات الاقراض، وهي الدراسة الأولى من نوعها حول هذا الموضوع على حد إطلاع الباحث.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل المنهجية المطبقة في إجراء الدراسة إذ أن هذا الفصل يبين تصميم الدراسة، ومصادر الحصول على البيانات، ومتغيرات الدراسة والأساليب الاحصائية المستخدمة في إيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة وفي اختبار الفرضيات.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك عبر استعراض الأدب النظري والدراسات السابقة التي تناولت القوائم المالية وصفياً من جهة، وعبر إعداد استبانة يمكن من خلالها قياس مدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية في اتخاذ قرارات الاقراض تحليلياً من جهة أخرى.

مجتمع الدراسة ووحدة المعاينة:

تمثل مجتمع الدراسة في رؤساء الأقسام ومحللي الائتمان العاملين في بيت التمويل الكويتي والبالغ عددهم (61) موظفاً وموظفة، وقد قام الباحث باختيار بيت التمويل الكويتي كونه البنك الإسلامي الأول في دولة الكويت بعدد موظفين وعدد فروع كبير يمكن تطبيق الدراسة عليه، حيث قام الباحث بتحديد عينة الدراسة ممثلة للمجتمع ككل، والجدول التالي يوضح هذا التوزيع:

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة

	رؤساء الأقسام	محللي الائتمان
بيت التمويل الكويتي	26	35
الإجمالي	65	

أدوات جمع البيانات:

استندت الدراسة إلى مصدرين لجمع بيانات الدراسة، وعلى النحو الآتي:

- **البيانات الأولية:** استندت الدراسة في جمع البيانات الأولية من خلال استبانة تم إعدادها لاستطلاع آراء أفراد عينة الدراسة عن مدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية في اتخاذ قرارات الاقراض. واستخدمت الاستبانة نظام ليكرت الخماسي لاختبار مدى أهمية كل بند من البنود، وهي كما يلي:

درجة الأهمية	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	غير مهم
الوزن	5	4	3	2	1

- **البيانات الثانوية:** استندت الدراسة في جمع البيانات الثانوية على جميع ما تم الوصول له فيما يتعلق بالقوائم المالية، من كتب ودوريات ومجلات ومحركات بحث متخصصة عبر شبكة الانترنت.

أدوات معالجة البيانات:

سعت الدراسة إلى تبني الأساليب الإحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
2. معامل ارتباط بيرسون.
3. اختبار (ت) لاختبار فرضيات الدراسة.
4. تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA.
5. اختبار الصدق والثبات تم استخدام ما يلي:

أ. الصدق: عرض الاستبانة على مدير الائتمان في بيت التمويل الكويتي ومدير آخر للتأكد من فقرات الاستبانة وبنودها.

ب. الثبات: تم اختباره وفقاً لمعامل كرونباخ ألفا لكل جزء من أجزاء الاستبانة.

حدود الدراسة:

حدود متغيرات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مكونات القوائم المالية المدققة باعتبارها من أهم المصادر المعلوماتية التي تعتمد عليها البنوك باتخاذ قراراتها الائتمانية كمتغير مستقل، واتخاذ قرار منح الائتمان كمتغير تابع.

حدود موضوعية الدراسة:

انحصرت هذه الدراسة في القوائم المالية المدققة وتأثيرها في اتخاذ قرارات الائتمان لبيت التمويل الكويتي.

الحدود المكانية: بيت التمويل الكويتي.

الحدود الزمانية: القوائم المالية لبيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2008-2012).

الحدود البشرية: رؤساء الأقسام ومحللو الائتمان في بيت التمويل الكويتي.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال الإجابة عن أسئلتها، وعلى النحو الآتي:

جدول (2)

نتائج مدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الاقراض (اختبار الفا كرونباخ)

الرقم	المجال	عدد الفقرات	قيمة الفا كرونباخ
1	قائمة الدخل	10	0.819
2	قائمة التدفقات النقدية	7	0.747
3	قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي)	4	0.645
4	قائمة حقوق الملكية	7	0.672
5	قرارات الإقراض في بيت التمويل الكويتي	20	0.741
	الكلي	48	0.725

يبين الجدول (2) أن مجالات مدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الاقراض تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية حيث تراوحت قيم الثبات ما بين 0.819 لمجال قائمة الدخل و 0.645 لمجال قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي) كما بلغت للاستبيان ككل 0.887 وتعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض مثل هذه الدراسة وتشير الى قيم ثبات مناسبة.

واستخدم الباحث المقياس التالي لتحديد مرجعية الأهمية النسبية وفقاً للمتوسط الحسابي:

من (3.67-5.00) مرتفع

من (2.67–3.66) متوسط

من (1.00–2.66) منخفض

والجدول التالي يوضح هذا التوزيع:

جدول (3)

البيانات الاحصائية لمدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الاقراض مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي)	3.91	0.68	78.2	مرتفع	1
4	قائمة التدفقات النقدية	3.74	0.56	74.8	مرتفع	2
2	قائمة الدخل	3.70	0.62	74.0	مرتفع	3
3	قائمة حقوق الملكية	3.57	0.65	71.4	متوسط	4
	الكلي	3.73	0.45	74.6	مرتفع	

يلاحظ من الجدول (3) أن مدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الاقراض كان مرتفعا، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.73) بأهمية نسبية (74.60)، وجاء مستوى المجالات بدرجة مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(3.91–3.57)، وجاء في الرتبة الأولى قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي) بمتوسط حسابي(3.91) وأهمية نسبية (78.2)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت قائمة حقوق الملكية بمتوسط حسابي (3.57) بأهمية نسبية (71.40)، وقد تم تحليل مدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الاقراض وفقاً لمجالاتها وذلك على النحو التالي:

أولا: مجال قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي)

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في مجال قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي) والجدول (4) يبين ذلك.

جدول (4)

البيانات الاحصائية لقائمة الميزانية العمومية (المركز المالي)مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
10	للمخزون أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.80	0.89	76.0	مرتفع	1
6	لتخصيص المتطلبات المالية أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.70	0.86	74.0	مرتفع	2
5	للذمم الدائنة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.69	0.98	73.8	مرتفع	3
1	لقيمة المنشأة من السوقية أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.67	1.04	73.4	مرتفع	4
2	لاستثمارات المنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.61	0.95	72.2	متوسط	5
4	لقيمة الذمم المالية للمنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.56	0.94	71.2	متوسط	6
7	لنسبة الأسهم الممتازة لمجموع المساهمين أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.48	1.15	69.6	متوسط	7
9	للاحتياطات المالية للمنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.43	1.12	68.6	متوسط	8
8	لرأس المال المصدر من قبل المنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.38	1.07	67.6	متوسط	9
3	للأصول غير الملموسة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.20	1.14	64.0	متوسط	10
	قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي)	3.91	0.68	78.2	مرتفع	

يلاحظ من الجدول (4) أن مستوى مجال قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي) كان مرتفعا، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.91) بأهمية نسبية (78.2) ، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.80– 3.20) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (10) وهي "للمخزون أثر في اتخاذ قرار الإقراض" بمتوسط حسابي (3.80) و بأهمية نسبية (76.0) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (3) وهي "للأصول غير الملموسة أثر في اتخاذ قرار الإقراض" بمتوسط حسابي (3.20) بأهمية نسبية (64.0).

ثانيا: مجال قائمة الدخل

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في مجال قائمة الدخل والجدول (5) يبين ذلك.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في مجال قائمة الدخل مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
5	لمقدار عائد السهم العادي للمنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.92	0.80	78.4	مرتفع	1
2	للمصاريف الإدارية أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.75	0.99	75.0	مرتفع	2
1	لما حققته المنشأة من ايرادات خلال الثلاث سنوات الأخيرة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.70	1.01	74.0	مرتفع	3
4	لإجمالي الربح أو الخسارة للمنشأة ما بعد الضريبة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.69	1.04	73.8	مرتفع	4
6	لتكاليف التمويل أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.62	1.16	72.4	متوسط	5
3	لنصيب الربح للمنشآت التابعة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.57	0.90	71.4	متوسط	6
	قائمة الدخل	3.71	0.98	74.2	مرتفع	

يلاحظ من الجدول (5) أن مستوى مجال قائمة الدخل كان مرتفعا، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.71) بأهمية نسبية (74.2)، وجاء مستوى فقرات المجال بدرجة مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.92–3.57) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (6) وهي "لمقدار عائد السهم العادي للمنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض" بمتوسط حسابي (3.92) و بأهمية نسبية (78.4)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (3) وهي "لنصيب الربح للمنشآت التابعة أثر في اتخاذ قرار الإقراض" بمتوسط حسابي (3.57) بأهمية نسبية (71.4).

ثالثا: مجال قائمة حقوق الملكية

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في مجال قائمة حقوق الملكية والجدول (6) يبين ذلك.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في مجال قائمة حقوق الملكية مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
4	للأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية للمنشأة خلال الثلاث سنوات الأخيرة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.62	0.90	72.4	متوسط	1
1	لرصيد الأرباح المحتجزة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.59	0.90	71.8	متوسط	2
2	للربح أو الخسارة المتحققة للمنشأة خلال الثلاث سنوات الأخيرة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.52	0.94	70.4	متوسط	3
3	لإجمالي الدخل والمصاريف للمنشأة خلال الثلاث سنوات الأخيرة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.52	1.01	70.4	متوسط	3
	قائمة حقوق الملكية	3.57	0.65	71.4	متوسط	

يلاحظ من الجدول (6) أن مستوى مجال قائمة حقوق الملكية كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.57) بأهمية نسبية (71.40)، وجاء مستوى فقرات المجال متوسطاً ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.62– 3.52)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (4) وهي "للأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية للمنشأة خلال الثلاث سنوات الأخيرة أثر في اتخاذ قرار الإقراض" بمتوسط حسابي (3.62) و بأهمية نسبية (72.4) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (3) وهي "لإجمالي الدخل والمصاريف للمنشأة خلال الثلاث سنوات الأخيرة أثر في اتخاذ قرار الإقراض" بمتوسط حسابي (3.52) بأهمية نسبية (70.40).

رابعا: مجال قائمة التدفقات النقدية

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في مجال قائمة التدفقات النقدية والجدول (7) يبين ذلك.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في مجال قائمة التدفقات النقديةمرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
5	لبيع الذمم المدينة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.93	0.83	78.6	مرتفع	1
4	لتأجير المعدات والأصول الملموسة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.85	0.98	77.0	مرتفع	2
1	للنقد من الودائع وحساب الجاري أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.70	0.88	74.0	مرتفع	3
3	لاستثمار المطلوبات المالية أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.70	0.84	74.0	مرتفع	4
7	للمدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.69	1.06	73.8	مرتفع	5
2	للرسوم والعمولات والفوائد المالية أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.66	1.03	73.2	متوسط	6
6	للنقد من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.64	1.05	72.8	متوسط	7
	قائمة التدفقات النقدية	3.74	0.56	74.8	مرتفع	

يلاحظ من الجدول (7) أن مستوى مجال قائمة التدفقات النقدية كان مرتفعا، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.74) بأهمية نسبية (74.8) ، وجاء مستوى فقرات المجال بدرجة مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.93– 3.64) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (5) وهي "لبيع الذمم المدينة أثر في اتخاذ قرار الإقراض" بمتوسط حسابي (3.93) و بأهمية نسبية (76.9)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (6) وهي "للنقد من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى أثر في اتخاذ قرار الإقراض" بمتوسط حسابي (3.64) بأهمية نسبية (72.8).

قرارات الإقراض في بيت التمويل الكويتي:

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في قرارات الإقراض في بيت التمويل الكويتي والجدول (8) يبين ذلك.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في قرارات الإقراض في بيت التمويل الكويتي مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
5	لأداء المنشأة مقارنة بالمنشآت الأخرى أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.92	0.92	78.40	مرتفع	1
2	للمستوى العلمي والمهني لأعضاء مجلس الإدارة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.9	0.89	78.00	مرتفع	2
16	لرأس مال المنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.9	0.89	78.00	مرتفع	2
17	للقروض من مؤسسات مالية أخرى أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.85	0.70	77.00	مرتفع	4
18	لمركزية المخاطر للمنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.85	0.96	77.00	مرتفع	4
19	للضمانات المناسبة لضمان الإقراض أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.84	0.86	76.80	مرتفع	6
4	لاستمرارية ربح المنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.79	0.97	75.80	مرتفع	7
1	للتصنيف المالي للمنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.77	0.86	75.40	مرتفع	8
11	لمعدل دوران الموظفين العاملين لدى المنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.7	0.88	74.00	مرتفع	9
6	للصناعة التي تعمل فيها المنشأة ومستقبلها أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.69	0.99	73.80	مرتفع	10
3	لحجم ونشاط المنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.67	0.83	73.40	مرتفع	11
12	لنوعية المنتج ونوعية العملاء والموردين أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.66	1.00	73.20	متوسط	12
7	لاستقرار الطاقم الوظيفي لدى المنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.61	1.00	72.20	متوسط	13
20	للغرض من القرض أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.57	0.94	71.40	متوسط	14
10	للحوافز التشجيعية للعاملين ونظم التدريب أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.52	1.04	70.40	متوسط	15
15	للعمر الزمني للمنشأة وشخصية المالك أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.51	0.94	70.20	متوسط	16

13	للظروف الاقتصادية العامة ومعدل التضخم أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.49	0.85	69.80	متوسط	17
14	للقيود القانونية لعملية الاقراض أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.44	1.07	68.80	متوسط	18
8	لمدى توفر خدمات اجتماعية لموظفي المنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.34	0.85	66.80	متوسط	19
9	لنوعية النظم المالية والإدارية المستخدمة أثر في اتخاذ قرار الإقراض	3.33	1.04	66.60	متوسط	20
	قرارات الإقراض في بيت التمويل الكويتي	3.67	0.38	73.40	مرتفع	

يلاحظ من الجدول (8) أن مستوى قرارات الإقراض في بيت التمويل الكويتي كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.67) بأهمية نسبية (73.40)، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.92– 3.33)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (5) وهي "لأداء المنشأة مقارنة بالمنشآت الأخرى أثر في اتخاذ قرار الإقراض" بمتوسط حسابي (3.92) وبأهمية نسبية (78.40)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (9) وهي "لنوعية النظم المالية والإدارية المستخدمة أثر في اتخاذ قرار الإقراض" بمتوسط حسابي (3.33) بأهمية نسبية (66.60).

اختبار فرضيات الدراسة:

Ho-1 الفرضية الأولى: لا يعتمد بيت التمويل الكويتي على قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي) في اتخاذ قرارات الاقراض.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار الخطي حيث توضح الجداول نتائج هذه الفرضية

جدول (9)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي) واعتماد بيت التمويل الكويتي في اتخاذ قرارات الاقراض

المتغير المستقل	r	R^2	F	sig F	β	sig β	النتيجة
قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي)	0.428	0.183	13.25	0.001	0.240	0.001	رفض

يبين الجدول (9) ان قيمة العلاقة بين قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي) واعتماد بيت التمويل الكويتي في اتخاذ قرارات الاقراض قد بلغت (0.428) حيث تعتبر هذه العلاقة دالة من الناحية الاحصائية وذلاك بالاستناد الى قيمة F المحسوبة (13.25) بمستوى دلالة (0.001) وحيث ان قيمة مستوى الدلالة كان اقل من 0.5 فهذا الى يشير الى وجود علاقة دالة احصائيا بين المتغيرين. وتشير قيمة R^2 الى قيمة التغير او الاختلاف الذي قد يحصل في قيمة المتغير التابع والذي ينسب للمتغير المستقل بحيث اذا ازدادت هذه القيمة دل ذلك على قدرة المتغير المستقل في تفسير هذا الاختلاف وبالتالي مقدرته على التنبؤ بالمتغير التابع وقد بلغت هذه القيمة (على شكل نسبة مئوية) (18.3٪).

أما بالنسبة لحجم تأثير المتغير المستقل قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي) في المتغير التابع فتعبر عنه قيمة β المعياري التي بلغت (0.240) وتعتبر هذه القيمة دالة من الناحية الاحصائية لان مستوى دلالة β بلغت (0.000) وهي اقل من 0.05.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول الفرضية البديلة والاستنتاج باعتماد بيت التمويل الكويتي على قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي) في اتخاذ قرارات الاقراض.

Ho-2 الفرضية الثانية: لا يعتمد بيت التمويل الكويتي على قائمة الدخل في اتخاذ قرارات الاقراض.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار الخطي حيث توضح الجداول نتائج هذه الفرضية

جدول (10)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين قائمة الدخل واعتماد بيت التمويل الكويتي في اتخاذ قرارات الاقراض

المتغير المستقل	r	R^2	F	sig F	β	sig β	النتيجة
قائمة الدخل	0.471	0.222	16.83	0.000	0.290	0.000	رفض

يبين الجدول (10) ان قيمة العلاقة بين قائمة الدخل واعتماد بيت التمويل الكويتي في اتخاذ قرارات الاقراض قد بلغت (0.471) حيث تعتبر هذه العلاقة دالة من الناحية الاحصائية وذلاك بالاستناد الى قيمة F المحسوبة (16.83) بمستوى دلالة (0.000) وحيث ان قيمة مستوى الدلالة كان اقل من 0.5 فهذا الى يشير الى وجود علاقة دالة احصائيا بين المتغيرين. وتشير قيمة R^2 الى قيمة التغير او الاختلاف الذي قد يحصل في قيمة المتغير التابع والذي ينسب للمتغير المستقل بحيث اذا ازدادت هذه القيمة دل ذلك على قدرة المتغير المستقل في تفسير هذا الاختلاف وبالتالي مقدرته على التنبؤ بالمتغير التابع وقد بلغت هذه القيمة (على شكل نسبة مئوية) (22.2 ٪)

أما بالنسبة لحجم تأثير المتغير المستقل (قائمة الدخل) في المتغير التابع فتعبر عنه قيمة β المعياري التي بلغت (0.290) وتعتبر هذه القيمة دالة من الناحية الاحصائية لان مستوى دلالة β بلغت (0.000) وهي اقل من 0.05.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول الفرضية البديلة والاستنتاج باعتماد بيت التمويل الكويتي على قائمة الدخل في اتخاذ قرارات الاقراض.

Ho-3 الفرضية الثالثة: لا يعتمد بيت التمويل الكويتي على قائمة حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الاقراض.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار الخطي حيث توضح الجداول نتائج هذه الفرضية

جدول (11)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين قائمة حقوق الملكية واعتماد بيت التمويل الكويتي في اتخاذ قرارات الاقراض

المتغير المستقل	r	R^2	F	sig F	β	sig β	النتيجة
قائمة حقوق الملكية	0.436	0.190	13.81	0.000	0.255	0.000	رفض

يبين الجدول (11) ان قيمة العلاقة بين قائمة حقوق الملكية و اعتماد بيت التمويل الكويتي في اتخاذ قرارات الاقراض قد بلغت (0.436) حيث تعتبر هذه العلاقة دالة من الناحية الاحصائية وذلاك بالاستناد الى قيمة F المحسوبة (13.81) بمستوى دلالة (0.000) وحيث ان قيمة مستوى الدلالة كان اقل من 0.5 فهذا الى يشير الى وجود علاقة دالة احصائيا بين المتغيرين. وتشير قيمة R^2 الى قيمة التغير او الاختلاف الذي قد يحصل في قيمة المتغير التابع والذي ينسب للمتغير المستقل بحيث اذا ازدادت هذه القيمة دل ذلك على قدرة المتغير المستقل في تفسير هذا الاختلاف وبالتالي مقدرته على التنبؤ بالمتغير التابع وقد بلغت هذه القيمة (على شكل نسبة مئوية) (19.0٪).

أما بالنسبة لحجم تأثير المتغير المستقل (قائمة حقوق الملكية) في المتغير التابع فتعبر عنه قيمة β المعياري التي بلغت (0.255) وتعتبر هذه القيمة دالة من الناحية الاحصائية لان مستوى دلالة β بلغت (0.000) وهي اقل من 0.05.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول الفرضية البديلة والاستنتاج باعتماد بيت التمويل الكويتي على قائمة حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الاقراض.

Ho-4 الفرضية الرابعة: لا يعتمد بيت التمويل الكويتي على قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاقراض.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار الخطي حيث توضح الجداول نتائج هذه الفرضية

جدول (12)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين قائمة التدفقات النقدية واعتماد بيت التمويل الكويتي في اتخاذ قرارات الاقراض

المتغير المستقل	r	R^2	F	sig F	β	sig β	النتيجة
قائمة التدفقات النقدية	0.585	0.342	30.71	0.000	0.402	0.000	رفض

يبين الجدول (12) ان قيمة العلاقة بين قائمة التدفقات النقدية و اعتماد بيت التمويل الكويتي في اتخاذ قرارات الاقراض قد بلغت (0.585) حيث تعتبر هذه العلاقة دالة من الناحية الاحصائية وذلاك بالاستناد الى قيمة F المحسوبة (30.71) بمستوى دلالة (0.000) وحيث ان قيمة مستوى الدلالة كان اقل من 0.5 فهذا الى يشير الى وجود علاقة دالة احصائيا بين المتغيرين. وتشير قيمة R^2 الى قيمة التغير او الاختلاف الذي قد يحصل في قيمة المتغير التابع والذي ينسب للمتغير المستقل بحيث اذا ازدادت هذه القيمة دل ذلك على قدرة المتغير المستقل في تفسير هذا الاختلاف وبالتالي مقدرته على التنبؤ بالمتغير التابع وقد بلغت هذه القيمة (على شكل نسبة مئوية) (34.2٪).

أما بالنسبة لحجم تأثير المتغير المستقل (قائمة التدفقات النقدية) في المتغير التابع فتعبر عنه قيمة β المعياري التي بلغت (0.402) وتعتبر هذه القيمة دالة من الناحية الاحصائية لان مستوى دلالة β بلغت (0.000) وهي اقل من 0.05.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول الفرضية البديلة والاستنتاج باعتماد بيت التمويل الكويتي على قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاقراض.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها بعد أن قام الباحث بتطبيق أدوات الدراسة وتحليلها وعرض نتائجها، وعلى النحو الآتي:

النتائج:

- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى مجالات (قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي)، وقائمة الدخل، وقائمة حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية) كانت مرتفعة.
- كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى قرارات الإقراض في بيت التمويل الكويتي كان متوسطاً.
- كما أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية لقائمة الميزانية العمومية (المركز المالي) في اعتماد بيت التمويل الكويتي عليها في اتخاذ قرارات الاقراض، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة الدغيم وآخرون (2006) التي أظهرت نتائجها أن من أهم عوامل اتخاذ قرار الاقراض في المصرف الصناعي السوري يعود إلى سلامة المركز المالي للعميل وقدرته على السداد، إلا أن دراسة الدغيم وآخرون (2006) أظهرت عدم طلب المصرف الصناعي من مقدمي طلبات الاقتراض إرفاقها بقوائم مالية (ميزانية عمومية، قائمة دخل، قائمة تدفق نقدي) خاضعة للتدقيق من قبل مدقق حسابات وعلى مدار عدة فترات محاسبية، لذا قام الباحثون بوضع هذه الملاحظة في توصيات الدراسة حول أهمية اعتماد

البنك على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الاقراض، كذلك دراسة المطيري (2010) التي أظهرت نتائجها أهمية الاعتماد على قائمة المركز المالي في تحديد قدرة الشركات على السداد.

- كذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية لقائمة الدخل في اعتماد بيت التمويل الكويتي عليها في اتخاذ قرارات الاقراض، وهذا ما اتفقت عليه نتائج دراسة التميمي (2012) التي تم تطبيقها في البنوك التجارية اليمنية والتي أظهرت أهمية الاعتماد على القوائم المالية من قبل البنوك اليمنية في اتخاذ قرارات الاقراض، كذلك ما ورد في نتائج دراسة (berger, 2011)التي أظهرت مسحاً نظرياً للدراسات التي تناولت اعتماد متخذي قرارات الاقراض على المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية وضرورة اعتماد متخذي القرارات على هذه القوائم بما فيها قائمة الدخل.
- كما أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية لقائمة حقوق الملكية في اعتماد بيت التمويل الكويتي عليها في اتخاذ قرارات الاقراض، ولم تتفق هذه النتيجة مع أي من نتائج الدراسات السابقة لأن أياً منها لم يتناول قائمة حقوق الملكية كمصدر لاتخاذ قرارات الاقراض، حيث أن أغلب الدراسات السابقة ركزت على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في حين تجاهلت قائمة حقوق الملكية.
- وأظهرت النتائج وجود علاقة معنوية لقائمة التدفقات النقدية في اعتماد بيت التمويل الكويتي عليها في اتخاذ قرارات الاقراض، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الصابر (2004)

التي تناول السيولة كأحد العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات الاقراض في المصارف الأهلية اليمنية، وهو ما يصنف السيولة كأحد متغيرات التدفقات النقدية في القوائم المالية، وبذلك اختلفت النتيجة الحالية مع ما ورد في نتائج دراسة المطيري (2010) التي أوصت بضرورة الاعتماد على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الاقراض في البنوك التجارية الكويتية، حيث لم تظهر الدراسة أهمية لقائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاقراض.

التوصيات:

يتضمن هذا الجزء عرضاً لتوصيات الدراسة بناءً على ما تم التوصل له من نتائج وما تم عرضه في فصول الدراسة، وعلى النحو الآتي:

- ضرورة اعتماد بيت التمويل الكويتي بشكل مستمر على القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض نظراً لما أظهرته نتائج الدراسة من دور ايجابي للقوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض، وهو بدوره يساهم في الاستقرار المالي للبنك.
- أن تولي الجهات المسؤولة عن إعداد القوائم المالية حرصاً كبيراً على دقة البيانات المالية وحياديتها وموضوعيتها نظراً لما أظهرته النتائج من دور هام للقوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض.
- ضرورة عقد دورات تدريبية لمسؤولي الاقراض في بيت التمويل الكويتي حول أهمية القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الإقراضية، ومراعاة البنود الواردة في الاستبانة والتي أظهرت أعلى مستوى أهمية وأقل مستوى أهمية في اتخاذ القرارات للاستفادة قدر الإمكان من هذه البنود في اتخاذ القرارات. حيث أظهرت نتائج الدراسة أن أثر الأصول غير الملموسة في قائمة المركز المالي قد حقق أدنى متوسط حسابي وفقاً لآراء أفراد عينة الدراسة، وهنا يرى الباحث أهمية توعية الموظفين حول دور الأصول غير الملموسة في اتخاذ قرارات الاقراض ذلك أن هذه الأصول قد تشكل رأس مال أكثر أهمية من رأس المال الملموس في حالة بعض الشركات حين يكون رأس المال الفكري لديها أصولاً غير ملموسة ولكنه الأكثر

أهمية في هذه الشركة. كذلك ما أظهرته النتائج من متوسط حسابي أدنى لإجمالي الدخل والمصاريف للمنشأة خلال الثلاث سنوات الأخيرة كمؤثر في اتخاذ قرار الإقراض، حيث يرى الباحث أن هذه البيانات خلال السنوات الثلاث الأخيرة قد تعكس صورة حقيقية وصحيحة عن وضع المنشأة وامكانية التنبؤ بمستقبلها المالي. لذا يوصي الباحث بأهمية تدريب الموظفين العاملين في الأقسام الائتمانية في البنوك على أهمية ما يجب أن تتضمنه القوائم المالية من بيانات ومعلومات.

- أهمية أن يتم إجراء المزيد من الدراسات حول القوائم المالية وتطبيقها على مجتمعات أخرى غير القطاع المصرفي.
- ضرورة الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية من قبل المعنيين في بيت التمويل الكويتي والبنوك الكويتية الأخرى.

قائمة المراجع:

أولاً : المراجع باللغة العربية

أبو معمر، فارس (2006) **تقييم التسهيلات الائتمانية في فلسطين من وجهة نظر أصحاب ومدراء الشركات،** ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الائتمان في كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

البحيصي، عصام، والكحلوت، خالد، (2007)، العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسئولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، **مجلة الجامعة الإسلامية،** سلسلة الدراسات الإنسانية، 15 (2): 88-112.

بوشنافة، أحمد، وروشام، بن زيان، (2009)، **سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر،** ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التحولات الاقتصادية الجديدة، الجزائر.

التميمي، محفوظ، (2012)، القوائم المالية المدققة الصادرة عن منشآت الأعمال وأثرها في اتخاذ قرارات الائتمان في البنوك التجارية اليمنية: دراسة ميدانية في عينة من البنوك التجارية العاملة في محافظة عدن، **مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية،** جامعة عدن، 8 (2): 29-56.

جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (2008)، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،** إصدار يناير، عمان.

حسن، مصطفى، (2007)، القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر المنظمات: دراسة تحليلية لتقييم بيئة الإفصاح المصرية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العملية**، جامعة الإسكندرية، 44 (2): 1-41.

خطيب، منال، (2004)، **تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب.

خميس، بشير، والجراح، إدريس (2007) الأبعاد التي تقيسها نسب السوق ونسب التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، 3 (1): 72-83.

الدغيم، عبدالعزيز، والأمين، ماهر، وأنجرو، إيمان، (2006)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد، 28 (3): 191-210.

الزبيدي، حمزة، (2002)، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

سعيد، منى، وإبراهيم، محمد، (2004)، **السياسات الائتمانية في البنوك التجارية اليمنية ومخاطر الإقراض المصرفي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن.

سواقد، عصام، (2005)، **العوامل المؤثرة على استخدام النسب المالية في قرارات الاقراض في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الشلتوني، فايز، (2005)، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية: دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

شمسان، علي، (2009)، **مدى اعتماد البنوك الإسلامية على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الائتمان: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن.

الصابر، خالد، (2004)، **مدى استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية الليبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

العازمي، عامر، (2012)، **أثر إجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط عمان الاردن.

عبد الله، تامر، (2011)، **تقييم مخاطر التسهيلات الائتمانية وآثارها على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة في التمويل كلية الأعمال، قسم التمويل، جامعة عمان العربية، عمان.

كويل، برايان، (2006)، **تحديد مخاطر الائتمان**، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق، الطبعة العربية الأولى، القاهرة.

محرم، محمد، (2006)، **العلاقة بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والأنظمة المحاسبية في المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية نظرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، اليمن.

مطر، محمد، ونور، عبد الناصر، والقشي، ظاهر، (2008)، **العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية**، بحث مقدم إلى مؤتمر جامعة الإسراء حول الأزمة المالية العالمية، عمّان.

المطيري، فلاح، (2010)، **الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

Barbara, C., & Martinez, M. (2006) The Stock Market Reaction to the Enron-Andersen Affair in Spain, **International Journal of Auditing**, 10 (1): 1-65.

Berger, P. (2011) Challenges and opportunities in disclosure research: A discussion of the financial reporting environment: Review of the recent literature, **Journal of Accounting and Economics**, 51 (2): 204-218.

International Accounting Standards Board IASB (2010) **The Conceptual Framework for Financial Reporting**, IFRS, UK.

Jiangli, W., Haluk, U., & Chiwon, Y. (2004) Relationship Lending, Accounting Disclosure, and Credit Availability during Crisis, **Journal of Accounting Research**, 23 (2): 260-279.

Kieso, D., Weygandt, J., & Warfield, T. (2007) **Intermediate Accounting**, 12th ed, Hoboken, NJ: John Wiley & Sons, USA.

Lambert, R., Leuz, C, & Verrecchia, R. (2007) Accounting Information, Disclosure, and the Cost of Capital, **Journal of Accounting Research**, 45 (2): 385-420.

Marilyn, V., Gurprit C., & Francis, T. (2007) Reading Financial Statements for Better Investment Decisions, **Journal of Taxation of Investments**, 22 (2): 117-130.

Wen-Ying, W., & Chang, C. (2008) The effect of disclosure of intellectual capital and accounting performance on market valuation: evidence from Taiwan's semiconductor industry, **International Journal of Learning and Intellectual Capital**, 5 (3): 264-278.

ثالثاً: مواقع الانترنت

موقع بيت التمويل الكويتي على شبكة الانترنت http://www.kfh.com

الـملاحـــــــــــــق

ملحق رقم (1)

أداة الدراسة (الاستبانة)

جامعة الشرق الأوسط

كلـية الأعمـال

حضرة الفاضل/الفاضلة

تحية طيبة وبعد،

تشكل هذه الاستبانة جزءاً من دراسة يقوم بها الباحث للحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط، والدراسة بعنوان:

"مدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الاقراض"

يرجى منكم التفضل بالإجابة على فقرات الاستبانة المرفقة بموضوعية، حيث أن الاستبانة معدة لغايات البحث العلمي وسيتم التعامل مع المعلومات بمنتهى السرية.

شاكراً لكم حسن تعاونكم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

إشراف	الباحث
الدكتور عبد العزيز صايمة	محمد مبارك الذروة

الاستبانة:

"القوائم المالية"

م	درجة الموافقة العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
Ho-1 الفرضية الأولى: لا يعتمد بيت التمويل الكويتي على قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي) في اتخاذ قرارات الاقراض.						
1	لقيمة المنشأة من السوقية أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
2	لاستثمارات المنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
3	للأصول غير الملموسة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
4	لقيمة الذمم المالية للمنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
5	للذمم الدائنة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
6	لتخصيص المتطلبات المالية أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
7	لنسبة الأسهم الممتازة لمجموع المساهمين أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
8	لرأس المال المصدر من قبل المنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
9	للاحتياطات المالية للمنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
10	للمخزون أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
Ho-2 الفرضية الثانية: لا يعتمد بيت التمويل الكويتي على قائمة الدخل في اتخاذ قرارات الاقراض.						
11	لما حققته المنشأة من ايرادات خلال الثلاث سنوات الأخيرة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
12	للمصاريف الإدارية أثر في اتخاذ قرار الإقراض					

م	درجة الموافقة العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
13	لنصيب الربح للمنشآت التابعة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
14	لإجمالي الربح أو الخسارة للمنشأة ما بعد الضريبة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
15	لمقدار عائد السهم العادي للمنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
16	لتكاليف التمويل أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
Ho-3 الفرضية الثالثة: لا يعتمد بيت التمويل الكويتي على قائمة حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الاقراض.						
17	لرصيد الأرباح المحتجزة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
18	للربح أو الخسارة المتحققة للمنشأة خلال الثلاث سنوات الأخيرة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
19	لإجمالي الدخل والمصاريف للمنشأة خلال الثلاث سنوات الأخيرة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
20	للأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية للمنشأة خلال الثلاث سنوات الأخيرة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
Ho-4 الفرضية الرابعة: لا يعتمد بيت التمويل الكويتي على قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاقراض.						
21	للنقد من الودائع وحساب الجاري أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
22	للرسوم والعمولات والفوائد المالية أثر في اتخاذ قرار الإقراض					

م	العبارة / درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
23	لاستثمار المطلوبات المالية أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
24	لتأجير المعدات والأصول الملموسة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
25	لبيع الذمم المدينة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
26	للنقد من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
27	للمدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					

"قرارات الإقراض في بيت التمويل الكويتي"

م	العبارة / درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	للتصنيف المالي للمنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
2	للمستوى العلمي والمهني لأعضاء مجلس الإدارة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
3	لحجم ونشاط المنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
4	لاستمرارية ربح المنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
5	لأداء المنشأة مقارنة بالمنشآت الأخرى أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
6	للصناعة التي تعمل فيها المنشأة ومستقبلها أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
7	لاستقرار الطاقم الوظيفي لدى المنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
8	لمدى توفر خدمات اجتماعية لموظفي المنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
9	لنوعية النظم المالية والإدارية المستخدمة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
10	للحوافز التشجيعية للعاملين ونظم التدريب أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
11	لمعدل دوران الموظفين العاملين لدى المنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
12	لنوعية المنتج ونوعية العملاء والموردين أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
13	للظروف الاقتصادية العامة ومعدل التضخم أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
14	للقيود القانونية لعملية الاقراض أثر في اتخاذ قرار الإقراض					

15	للعمر الزمني للمنشأة وشخصية المالك أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
16	لرأس مال المنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
17	للقروض من مؤسسات مالية أخرى أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
18	لمركزية المخاطر للمنشأة أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
19	للضمانات المناسبة لضمان الإقراض أثر في اتخاذ قرار الإقراض					
20	للغرض من القرض أثر في اتخاذ قرار الإقراض					

ملحق رقم (2)

أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة

م	الاسـم	التخصـص	جهة العمل
1	الأستاذ الدكتور محمد مطر	محاسبة	جامعة الشرق الأوسط
2	الأستاذ الدكتور ظاهر القشي	محاسبة	جامعة عمان العربية
3	الأستاذ الدكتور يوسف سعادة	محاسبة	جامعة العلوم التطبيقية الخاصة
4	محمد ناصر الفوزان	محاسبة	بيت التمويل الكويتي
5	أنور بدر الغيث	محاسبة	بيت التمويل الكويتي
6	عبد الله محمد أبو الهوس	محاسبة	بيت التمويل الكويتي